

مشروع مقترح حول

الدور الاجتماعي لمشاريع ولجان الزواج

إعداد

د. منصور بن عبد الرحمن بن عسكر
الأستاذ المساعد في علم الاجتماع
بكلية العلوم الاجتماعية بالرياض
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد، مع التغيير الاجتماعي السريع الذي أحدثته وسائل الإعلام الحديثة حيث جعلت العالم أشبه ما يكون بالقرية الصغيرة، فإن مجتمعنا السعودي لم يكن بمنأى عن هذه التغيرات والتطورات فبالرغم من الخصوصية الاجتماعية للأسرة السعودية، فإن المتابع للدراسات الاجتماعية والكتابات الصحفية يجد أن هناك قلق متزايد لدى الآباء والأمهات، وواضعي السياسة الاجتماعية، والأخصائيين الاجتماعيين حول الأوضاع المضطربة التي تتعرض لها مؤسسة العائلة في الوقت الحاضر. ومصدر هذا القلق الإحصاءات المتوفرة لديهم من عدد حالات الطلاق وجنوح الأحداث وغيرها من المشكلات الاجتماعية. ونتيجة لذلك أصبحت الحاجة ماسة لمن يساعد هذه الأسرة في حل مشاكلها الاجتماعية والنفسية والأسرية، ولا سبيل لذلك إلا بوجود مراكز متخصصة تستقطب الكوادر المؤهلة والتي لها تجربة ودراية بهذا العمل في هذا المجال.

فقد أكدت إحدى الدراسات (1) أن الحاجة ماسة لإيجاد مكاتب استشارية لإصلاح ذات البين بدلاً من اللجوء إلى المحاكم، وتصعيد الأمور، وأوصت بضرورة عمل دورات تاهيلية للمقبلين على الزواج مع إدراج مادة أساسية في الكليات المختلفة تتعلق بقدسية العلاقة الزوجية. وأكدت دراسة للدكتور محمد بن إبراهيم السيف (2) من قسم الاجتماع بجامعة الملك سعود. أن عدد حالات الطلاق في مدينة الرياض ارتفعت خلال السنوات الأخيرة عن معدلها السابق، وبلغ المعدل السنوي التقريبي لحالات الطلاق (3000) حالة.. كل ذلك وغيره كان سبباً في إنشاء ما يسمى بمشاريع ولجان الزواج في المملكة والتي هي موزعة في أغلب قرى ومدن المملكة، ويقوم عليها نخبة من أهل الخبرة والاختصاص وتقوم بأعمال جلييلة من إعانة المتقدمين على الزواج نقدية وعينية وتقوم بأعمال وخدمات اجتماعية تساهم في علاج بعض المشكلات الأسرية.

فما هي مشاريع ولجان الزواج؟ وما الدور الاجتماعي المنتظر أن تقوم به؟ وما الخدمات الاجتماعية التي يؤمل المجتمع منها؟ كل ذلك وغيره تحاول هذه الورقة تسليط الضوء عليها من أجل دراستها، والنهوض بها، وتعريف المجتمع بدورها في سبيل نهضة مجتمعنا نحو الرقي والتقدم والاستقرار.

(1) د. ابتسام حلواني، صحيفة الوطن: الثلاثاء: 1422/11/29 العدد 2501 ص33.

(2) عبدالعزيز الشمري: صحيفة الوطن الأربعاء 1422/1/17

تعريف مشاريع ولجان الزواج :

أحدثت الطفرة الاقتصادية التي شهدتها مجتمعات الخليج العربي ظهور بعض المؤسسات والجمعيات التي لم تكن موجودة سابقاً، ومن هذه الهيئات، مشاريع ولجان الزواج أو ما يطلق عليها في بعض مجتمعات الخليج بصناديق الزواج . ويمكن تعريف مشاريع ولجان الزواج : بأنها مؤسسة طوعية أو رسمية تعنى بتقديم إعانات مالية للمقبلين على الزواج وتساعد في علاج المشاكل التي تتعرض لها الأسرة، وتقصي أسبابها، وتهيئة الجو العائلي السليم الذي يكفل للأسرة نشأة اجتماعية سليمة، وتوجيه الأسرة نحو مصادر الخدمات الاجتماعية للانتفاع بها ، ومعاونة القضاة في محاكم الضمان والأنكحة في بحث العوامل المسببة للمنازعات الزوجية والعائلية، بالإضافة إلى القيام بالبحوث والدراسات المتصلة بالأسرة والتي تساعد على تحديد الإطار العام للخدمات اللازمة لها . وتعمل هذه المؤسسات على تحقيق أهدافها بتابع الأساليب التالية :

- 1- تقديم الإعانات المالية للمقبلين على الزواج وتقديم القروض بدون فائدة وتقدر هذه الإعانات والقروض بحسب الظروف المجتمعية لهذه المكاتب والأفراد.
- 2- أسلوب علاجي : وذلك بدراسة الحالات التي تعرض عليها وبحث أسبابها وتشخيصها تشخيصاً دقيقاً والعمل على علاجها .
- 3- أسلوب وقائي : وذلك بالتوعية الاجتماعية والاستعانة بوسائل الإعلام المختلفة وإجراء البحوث والدراسات وعقد الندوات والمؤتمرات بهدف زيادة الوعي الأسري في المجتمع وتفادي المشاكل والمنازعات قبل وقوعها.

ظروف وأسباب نشأة مشاريع ولجان الزواج:

1) دور غلاء المهور في إنشاء مشاريع ولجان الزواج :
المسار التاريخي لظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في المجتمع السعودي بشكل خاص يمكن أن يعطينا تصوراً ولو جزئياً عن نشأة غلاء المهور في مجتمعنا . فبعد أن كان مجتمعنا يعيش عيشة ميسورة، حيث كان طلب الرزق يضطر الأجداد للسفر وخصوصاً إلى مجتمعات الخليج العربي ، حيث يمارسون مهنة الغوص لاستخراج اللؤلؤ، أو السفر لبلاد الهند من أجل التجارة ، كانت تكاليف الزواج ميسورة، فيكفي المهر اليسير للحصول على الزوجة .
واستمر الحال بهذا الشكل حتى استقر الناس بعد الطفرة الاقتصادية التي شهدتها البلاد نتيجة اكتشاف البترول ، أنه من باب إكرام المرأة وأهلها أن لا بد أن يكون المهر

كبيراً فجاءت المغالاة في المهور ، ولكن اليوم يعيش في ظل تعداد سكاني كبير جداً مما أحدث وجود نسبة كبيرة من النساء في سن الزواج، وأيضاً في ظل وجود بطالة كما تشير الإحصائيات الرسمية حولها، فإنه لا بد أن يعيد المجتمع ترتيب أوراقه فجاءت فكرة إنشاء بعض المؤسسات والجمعيات التي تعنى بهذا الجانب، ومن هذه المؤسسات مشاريع ولجان الزواج، وذلك من باب إعانة الشباب على الزواج بمبالغ نقدية سواءً عن طريق الهبة أو القرض، وهي تختلف قيمتها بحسب الهيئة والمجتمع التي تعيش فيه. وأيضاً أحس القائمون على هذه المشاريع بضرورة التفكير في حلول عملية تساعد على التخفيف من تكاليف الزواج، ومنها توعية المجتمع من خلال المحاضرات والنشرات والمطويات بخطورة هذه الظاهرة.

وإعانة المقبلين على الزواج إعانة مالية وعينية

(2) العنوسة ودورها في نشأة مشاريع ولجان الزواج :

تعرضت مجتمعات الخليج خلال النصف الثاني من هذا القرن لتغيرات بنيوية وظروف تحول عديدة شملت مختلف جوانب الحياة فيها . وقد حدثت هذه التغيرات بصورة متسارعة خاصة مع عمليات التأثير الخارجي التي استخدمتها وسائل الاتصال المتطورة . مما جعل المجتمع يحاول مواكبة هذا التغير، في حين فرضت هذه التغيرات على الأسرة التكيف السريع مع ما تحمله معها من متطلبات. وما تقتضيه احتياجات أفرادها في ظل المستجدات، مما يستلزم تغيير توجهات وأنشطة الأسرة لتحقيق هذا التكيف ، إلا أن السرعة التي تتم بها هذه التحولات لم تتح للمجتمع والأسرة مجالاً كافياً للتحكم والضبط فيما تتركه من تأثيرات وربما للتكيف أو التخفيف من تداعياتها السلبية . ومن هذه الظواهر الموجودة في المجتمعات الخليجية ظاهرة العوانس حيث تظهر الإحصائيات التي أوردتها وزارة التخطيط السعودية أن عدد البنات اللاتي تجاوزن سن الثلاثين في عام 1422 هـ قد بلغ أعداداً كبيرة.

وعكست الأرقام الرسمية ظاهرة اجتماعية على المجتمع السعودي هي مشكلة العنوسة وهي الظاهرة الاجتماعية الثانية بعد ظاهرة الطلاق التي تثير قلق المجتمع. وأرجع الخبراء أسباب هذه الظاهرة إلى مجموعة من العوامل، من أهمها الارتفاع الكبير والمغالاة في قيمة المهور، والتكلفة العالية لمتطلبات الزواج، بالإضافة إلى إجماع نسبة كبيرة من الشباب السعودي عن الزواج من الفتيات المتعلمات تعليماً جامعياً أو فوق الجامعي ، وكذلك تراجع فرص العمل المتاحة للسعوديين وانتشار البطالة التي بلغ معدلها حوالي 26% ويقدر إجمالي تكلفة الزواج في السعودية بأكثر من 250 ألف ريال موزعة ما بين مهر وشبكة وأثاث منزل وهدايا وحفل زواج وغير ذلك .

ومن أسباب انتشار العنوسة: طموح الفتيات في تحقيق النجاح، وإثبات الذات في مجال التحصيل والعمل وبعد أن يحققن ذلك يكتشفن أنهن قد نسين أنفسهن في زحام الحياة، وهناك كثير من الخليجيات استطعن الوصول لمناصب قيادية في أعمالهن وحصلن على وظيفة مديرة، دون الاهتمام بالزواج، والإنجاب، وإقامة منزل، ولكن مع زحف العمر وظهور الشعر الأبيض في رؤوسهن بدأن يشعرن باللوم في ظل الوحدة ويحسسن بالملل خلف قضبان العنوسة .

وحيث أن العنوسة بهذا الحجم، فقد أحدث هذا الأمر التفكير لدى المصلحين في هذا البلد لإيجاد الحلول المناسبة لعلاج هذه الظاهرة، فجاءت إنشاء مشاريع ولجان الزواج من باب التفكير في آلية للتوفيق بين راغبي الزواج من الذكور والإناث، وذلك بما يسمى لجنة التوفيق بين راغبي الزواج .

(3) أثر الطلاق في إنشاء مشاريع ولجان الزواج :

الأسرة بمثابة نواة المجتمع فإذا صلحت الأسرة، وقامت على الحب والمودة والرحمة والشفقة، والتعاون، والتعاطف، والتكامل، فإن المجتمع بأسره يشعر بالأمان والطمأنينة والزواج الشرعي هو أساس الأسرة .

ومن المؤكد أن عملية الزواج تهدف في الأصل اختلاط الأرواح واتصال النفوس والاجتماع لبناء عش الزوجية السعيدة على أسس كريمة ودعائم قوية ، فإذا حصل شرخ في هذه الأهداف النبيلة فإنه يؤثر سلباً على المجتمع بأسره .

ومن سنة الحياة أن نمو المجتمعات لا تتوقف عند حد معين ولا تسير على نمط واحد وإنما هي في حالة النمو التطور نتيجة عوامل الزمان والمكان والمؤثرات الداخلية والخارجية قد تكون نتائجها إيجابية أو عكسية. ولا شك أن ظاهرة الطلاق والانفصال بين الزوجين تمثل إحدى الآثار السلبية التي تنعكس على المجتمع مصداقاً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " إن أبغض الحلال عند الله الطلاق " والأسرة السعودية شأنها شأن الأسر الأخرى في العالم حيث تتعرض للتغيرات في هيكلها، ووظائفها، وأنماطها، وأهدافها وقيمها بفعل التطور والنمو الذي تشهده مملكتنا الحبيبة، وبالتالي تظهر عليها مجموعة من الآثار والظواهر منها - على سبيل المثال - ارتفاع معدل الطلاق، حيث بلغ معدل حالات الطلاق السنوي 3000 مطلقة .

كما تشير بذلك إحدى الدراسات بأن 63% من الرجال يرفضون الزواج بهن وإن هذه الأرقام المخيفة لا بد أن تنعكس على الأجيال القادمة من الأبناء بأثار اجتماعية وثقافية ونفسية تعوق حركة النمو والبناء في المجتمع، ومن الواجب على جميع المؤسسات المعنية في المملكة أن تتصدى لظاهرة التفكك الأسري. بدءاً بالدراسات والأبحاث التي تبين مدى خطورة هذه الظاهرة .

حيث كشفت الدراسات التي شملت حول هذه الظاهرة (ظاهرة الطلاق) أن من الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق التفاوت في السن والمستوى العلمي بين الزوجين، والتدخل من الأهل في الحياة العائلية بين الزوجين.

كما أن الدراسات أظهرت أن للطلاق آثارا نفسية على المطلقين ومن هذه الآثار :

- زيادة نسبة القلق عند المطلقين ، الشعور بالندم ، الاكتئاب ، الشعور بالوحدة بعد الطلاق ، عدم الثقة بالنفس ، الشعور بالحرمان من الأطفال ، قلة الإنتاج في العمل ، الإحباط، التسرع في الزواج مرة أخرى ، عدم الثقة بالآخرين ، عدم الرغبة في تكرار الزواج مرة أخرى .

وحيث أن للطلاق مثل هذه الآثار النفسية على المطلقين كان من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن القائمين على مشاريع ولجان الزواج في المملكة أحسوا بخطورة هذا الوضع الأمر الذي دعاهم إلى التوسع في الخدمات التي يقوم بها المشاريع ولجان الزواج بحيث يشمل العلاج والإرشاد الأسري ، وما يسمى لجنة إصلاح ذات البين حيث تقوم المشاريع باستقبال المكالمات الهاتفية من خلال هاتف الاستشارات الزوجية، وإذا استدعى الأمر فأنهم يرغبون التوسع في العلاج الأسري، بحيث يشمل العلاج من خلال جلسات العمل أو ما يسمى المقابلة الجماعية، حيث يوفر لهم مكان خاص داخل مشاريع ولجان الزواج من استقبال الأزواج مع المرشد الأسري ومعرفة المشكلة والتوصل إلى حل يناسب جميع الأطراف وذلك حفظاً للأسرة من التفكك والطلاق الأمر الذي يساعد على استقرار المجتمع ورقية .

4) التغيير في الاختيار للزواج وتأثيره في إنشاء مشاريع الزواج :

تختلف طرق الاختيار للزواج من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر وتتأثر بالتغير الاجتماعي والتكنولوجي فهي في المجتمعات المحافظة غير المجتمعات المتحررة وفي الريف غير الحضر.

فمن المعلوم أن المجتمعات الريفية تتميز بالتشابه في السلوك الاجتماعي بين أفراد المجتمع والعلاقات بين أفراد الريف قوية وحميمة ويسودها الود والتكافل ، وهذا يؤثر بدوره في الاختيار للزواج ، فالأسرة لها دور كبير في عملية الاختيار.

أما في المجتمعات المتحضرة فتتميز بالانزعة الفردية وتتعدد عملية اختيار الزواج حيث الجميع غرباء عن بعضهم البعض وعلاقاتهم سطحية، وهو ما أوجد دور الوسيط (الخاطبة) للتعريف بين الأسرتين⁽¹⁾ .

(1) د. عبد الرؤف الجرداوي وأ. عبد الله غلوم صالح مطلقات صغيرات في المجتمع الكويتي، الكويت، 1996 شركة الربيعان للنشر والتوزيع ص16-17

وحيث أن مجتمعنا السعودي في طور العمل المؤسسي في هذا الجانب، فقد أصبحت الحاجة ملحة لوجود مكاتب خدمات للإرشاد الزوجي للمعاونة في اتخاذ القرار لاختيار الشريك، ويشتمل هذه المكاتب في مشاريع ولجان الزواج في المملكة.

أهداف مشاريع الزواج :

إن المطلع على النشرات التعريفية بمشاريع ولجان الزواج في المملكة يمكن أن يخرج بالأهداف التالية :

1. تشجيع الشباب على الزواج وتذليل ما يعترضهم من عقبات .
2. الحد من ظاهرة العزوبية العنوسة وآثارها في المجتمع .
3. دعم الجهود الرامية لإجراء البحوث والدراسات الوثيقة المتعلقة بالأسرة.
4. إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل الطلاق الناجم عن الزواج العشوائي .
5. الاهتمام بتنمية الأسرة والحد من الزواج من الأجنيات .
6. حماية الفرد والمجتمع ضد الانحراف والفساد الخلقي .
7. المساعدة على حل مشكلة غلاء المهور .
8. التوعية بأهمية الزواج وفق متطلباته .
9. إحياء مبدأ التكافل الاجتماعي وتحقيقه .
10. مساعدة الشباب على الزواج مادياً ومعنوياً .
11. تحقيق سنة الرسول صلى الله عليه وسلم بالحث على الزواج وتكثير النسل.

الدور الاجتماعي لمشاريع ولجان الزواج:

لقد لعبت الظروف والأسباب السابقة إلى نشأة ما يسمى بمشاريع ولجان الزواج، وقد قامت بإعانة الشباب على الزواج إعانه مالية، وخصوصا فيما يتعلق بالمهر، ثم زادت أهميتها حيث تساعد الشباب المقبل على الزواج على تأسيس بيت الزوجية من الملبس والأثاث، وحتى تصل الدرجة إلى المأكل . كل هذا وذلك يعتبر دورا مهما تقوم به وهذا ما أدى إلى الخلط في مفهوم مشاريع ولجان الزواج ، بأن أصبح المفهوم الشائع لدى العامة هو أن مشاريع الزواج الهدف منها هو الإعانة المالية؛ ولكن القائمين على مشاريع الزواج يفضلون أن يكون لها دورا اجتماعيا أكبر من ذلك، وحيث أنه مع التطور السريع والتغيرات الاجتماعية المصاحبة للتطور في وسائل الاتصال في المجتمع أدى وبشكل مباشر أو غير مباشر إلى ظهور بعض المشكلات الأسرية التي يستطيع القائمون على مشاريع الزواج القيام بها وهذه الأدوار هي:

1- الإرشاد الأسري (لجنة إصلاح ذات البين):

يعيش المجتمع اليوم في فلك المتغيرات السريعة والمؤثرات الشديدة التي ظهرت بصماتها على دين وأخلاق و حياة كثير من الناس . ولقد تنوعت قنوات التوجيه عبر وسائل الإعلام الرئيسية والمسموعة وتضمن بعضها توجيهات غير ملائمة لا تتوافق في الغالب مع طبيعة مجتمعنا السعودي المحافظ ، فنتج عن ذلك وجود مفاهيم خاطئة في طبيعة العلاقات الزوجية ، وباتت مشكلة الطلاق التي زادت نسبتها وما نتج عنها من تفكك الأسر وهدم البيوت، ومن ثم انحراف الأولاد أمر يورق المصلحين الذين يهدفون إلى استقرار الحياة الزوجية .

ومن هذا المنطلق واستشعاراً بأهمية هذا الأمر، فإننا نقترح أن يوجد في مشاريع الزواج وحدة خاصة تهتم بشئون الإرشاد الأسري . فما هذه الوحدة وأهدافها وكيفية عملها ؟ هذا ما سنحاول تسليط الضوء عليها في الأوراق القادمة :

ونرى أن يوجد وحدة للهاتف الاستشارات الأسرية.

ويهدف عمل هذا البرنامج:

1-السعي إلى تحقيق استقرار الأسرة.

2-رصد ودراسة أسباب الخلافات الزوجية وإيجاد الحلول المناسبة لها.

3-تخفيف كثرة وقائع الطلاق وما ينتج عنها من تفكك الأسرة .

4-توجيه المستفيد للجهات ذات الاختصاص في مشكلة

الإرشاد الأسري الزواجي :

تعريفه :

هو تقديم مساعدة متخصصة من قبل المعالج الأسري للزوجين لكي يكونا متوافقين من الناحية الزوجية حيث يدرس أسبابه من حين العملية الجنسية واختلاف الثقافات والعادات والتقاليد بين الزوجين والسمات الشخصية وغيرها من أسباب تؤدي إلى سوء التوافق، ويقوم ببثها على وسائل الاتصال، وطرق حل المشكلات وغيرها من أساليب إرشادية تساعدهم على حدوث الانسجام والوئام بينهما لصالح الأسرة التي يعيشان فيها وصالح أطفالهما ولتحقيق أهدافها المنشودة⁽¹⁾.

أهدافه :

- ❖ يهدف الإرشاد الأسري الزوجي إلى مساعدة الأزواج أن يكونوا أزواجاً متحابين صالحين وآباء راشدين ودودين وناجحين في الحياة ومن هذه الأهداف مايلي:
- ❖ مساعدة الزوجين على تبني طرقاً جديدة في الاتصالات بينهما تقوم على الفهم والحب والمصالح المشتركة .
- ❖ تدريب الزوجين على أساليب توافق زوجية جيدة عن طريق رؤية أفلام فيديو تصف طرق اتصالات الزوجين وتفاعلاتهما الجيدة .
- ❖ مساعدة أفراد الأسرة على تحقيق النمو النفسي والجسمي والأخلاقي والمحافظة على عرى الود والمحبة فيها .
- ❖ مساعدة الزوجين على خلق علاقات متوازنة مع الآخرين ومع أطفالهم.
- ❖ مساعدة أعضاء الأسرة على تقبل الفروق المختلفة فيما بينها .
- ❖ إضفاء جواً نفسياً مريحاً بين الزوجين لتحقيق النجاح والإنجاز والتوافق في المحيط الأسري والاجتماعي .
- ❖ مساعدتهم على الابتعاد وعن القلق والاكتئاب المسؤول عن عدم التوافق الزوجي.

عملية الإرشاد الأسري والزوجي :

حيث تتم عملية الإرشاد الأسري والزوجي بالطرق: إما عن طريق الهاتف، وهو ما يسمى بهاتف الاستشارات الأسرية، وهذه تتم بطريقة سرية وأمنة، ويتم توجيه المتصل وإرشاده إلى مكن الخلل ومحاولة ترميم وتعزيز الناحية الإيجابية . وإما يتم عن طريق ما يسمى بالمقابلة المشتركة :

(1) سعيد حسني العزة، الإرشاد الأسري نظرياته وأساليبه العلاجية، ص170

حيث يلتقي المرشد الأسري بجميع أفراد الأسرة ، ويناقش المعالج لكل أفراد الأسرة ويسألهم عن رأيهم فيها وفي أسبابها الأمر الذي يتيح إليهم فرصة للتعبير عن مشاعرهم الأمر الذي سيجعلهم ينخرطون في عملية الإرشاد والتغيير المتوقع

2- مشروع التوفيق بين الراغبين في الزواج

بعد أن كان مجتمع المملكة محدودا يتعارف فيه الناس ببسر وسهولة وتلتقي فيه الأسر وتحل مشاكله ذاتيا، كثر الناس واتسعت المدن، وتباعدت الأحياء، وقلت فرص التعارف، وأنشغل الناس في أمور الحياة، وقل اتصال المجتمع ببعضه ببعض كل ذلك وغيره ساهم بانتشار كثير من المشاكل الأسرية التي هي في حاجة إلى العلاج، ومن ذلك مشكلة العنوسة، وتأخر الزواج بين الجنسين، وكثرة الطلاق وغير ذلك من الظواهر الاجتماعية التي هي جديرة بالدراسة والعناية والاهتمام، فمن خلال وجود تلك الظواهر الاجتماعية رأى القائمون على مشاريع ولجان الزواج ضرورة قيام وحدة خاصة تعنى بشؤون التوفيق بين الراغبين في الزواج.

ونرى أن الأسباب الداعية لقيام هذا النشاط كثيرة جدا ومن أهمها:

1- كثرة أعداد السكان، وخاصة في مدينة كبرى كالرياض، وهم في الغالبية من الذين قدموا من مناطق قريبة أو بعيدة من هذه البلاد، وذلك للبحث عن عمل أو دراسة أو غيرها من الأسباب.

مما ترتب عليه ضعف الروابط الأسرية بين الناس وأصبح الفرد قد يرتبط بصداقات الجيرة أو العمل أكثر من الرحم والقربى، وبالتالي فقد أصبح راغب الزواج أو راغبة الزواج يبحثان عن من يوصلهما إلى الطرف الآخر المناسب.

2- تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن نسب النساء قياسا إلى الرجال هي في ازدياد.

3- كما تشير الإحصاءات الرسمية إلى وجود أكثر من مليون فتاة تجاوزن سن الزواج حسب تقرير صادر من وزارة التخطيط.

4- ارتفاع الطلاق لأسباب مختلفة، ارتفاعا مقلقا ومزعجا للحريصين على أمن المجتمع وتماسكه ففي إحصائية وزارة العدل لعام 1419 هـ كانت هناك (17528) حالة طلاق في المملكة وفي تقرير آخر من المنطقة الشرقية خلال خمس سنوات بلغت حالات الزواج أكثر من 19 ألف وحالات الطلاق أكثر من ستة آلاف، والمهم في الموضوع هو بقاء هذه المطلقة دون زواج مع ما يمكن أن تتعرض له من انحراف في السلوك وتشير الدراسات إلى أن نسبة الطلاق وصلت إلى 35%.

ويهدف البرنامج:

1- توفير وسيلة آمنة لتعريف الأسر بعضها ببعض، وفق ضوابط سليمة وفاعلة بأسلوب عصري متطور، يحافظ على ثوابت المجتمع، ويحقق وسيلة اتصال شريفة ومحترمة.

- 2-الإسهام في حل المشاكل الأسرية التي تنعكس على الاستقرار الأمني والاجتماعي.
- 3-حماية المجتمع من الفساد الخلقي وتوفير وسيلة مرضية للقضاء عليه.
- 4-تيسير سبل الزواج والإسهام في حل مشكلة العنوسة وتقليل عدد العوانس
- 5-حماية المجتمع من الأزمات النفسية والاجتماعية التي تعيق مشاركة أفرادها في البناء والتشييد.

3-الوسائل الإعلامية:

- نظرا لانتشار ظاهرة الطلاق، وكثرة الخلافات الزوجية، تحتم على أهل الاختصاص من الحريصين على رأب الصدع في المجتمع إيجاد وسائل إصلاحية مؤثرة يكون لها الأثر الواضح في الإصلاح، والوسائل الإعلامية هي من أقوى المؤثرات في ذلك لذا حرصت المشاريع على العمل في إنتاج بعض الوسائل الإعلامية ومنها:
- 1-إنتاج شريط سمعي ومرئي حول مشكلة الطلاق، يخرج بصوره مؤثرة تقدم للراغبين في الطلاق وفي صالات الانتظار على مستوى المملكة عن طريق المحاكم وعرضها في الأسواق لاستفادة الناس منها.
 - 2-إنتاج رسائل إعلامية تدور فكرتها حول بعض القضايا المهمة في تيسير الزواج والحذر من الطلاق تكون نهايتها دعاية للمشاريع مدتها 30 ثانية فقط تعرض مرارا في التلفزيون.
 - 3-إصدار مجلة دورية متخصصة في قضايا الزواج والعلاقات الأسرية بهدف توعية المجتمع بطرق التعامل الأسري الناجح.
 - 4-إنشاء موقع على الانترنت يعني بإعطاء صورة عن مشاريع الزواج ويكون فيه بعض الاصدارات الخاصة بالرعاية والتوجيه الأسري، ويوجد به بريد خاص لحل بعض المشكلات الاسرية.
 - 5- إقامة قافلة التوعية على غرار قافلة التوعية بأضرار المخدرات تعنى بأهمية الأسرة والأساليب الحديثة في العلاج الأسري .
 - 6- التوعية بأهمية الفحص الطبي قبل الزواج.

4- عمل البحوث الميدانية في مجال الأسرة :

وذلك يتم من خلال مجموعة من الباحثين في مجال الأسرة ، انطلاقاً من أهمية الدراسات الميدانية المتعلقة بالقضايا الأسرية. وفائدتها للمجتمع في تشخيص المشكلات الأسرية وتقديم الحلول الناجعة لها ، فعليه لا بد من عمل الدراسات التي تتناول المشكلات التي تعترض الزواج والطلاق وآثاره وكيفية العلاقات الزوجية.

كما يلزم عمل وحدة خاصة تقوم بتكليف الباحثين والدارسين بجمع البحوث والدراسات المتعلقة بالأسرة في المجتمع السعودي بشكل خاص وتكوين مركز لدراسة الأسرة السعودية بجمع ما كتب حول الأسرة السعودية، وذلك من أجل الإفادة منها في علاج المشكلات الأسرية التي تمر على مشاريع ولجان الزواج .

5- عقد الندوات والدورات التثقيفية :

كما تقوم مشاريع ولجان الزواج بعمل الندوات والدورات التدريبية ويكون الشريحة المستفيدة من هذه الدورات هم :

1- الشباب المقبلين على الزواج (من الجنسين) للوقوف على بعض مفاهيم الحياة الزوجية والارتباطات الخاصة بالزوجين وما يتطلب منها في مرحلة الزواج في أيامها الأولى وما بعد إنجاب الأطفال . مثل دورات حول

(الثقة بالنفس ، مهارات الاتصال ، تطبيقات أسرية ، السعادة الزوجية ، التربية الإيجابية للأولاد ، إدارة النفوذ) .

2-العاملين في هذا المجال وذلك لزيادة معرفتهم واكتسابهم بالمهارات الجديدة في التعامل مع المشكلات الأسرية وما يستجد من دروب العلم في هذا المجال .

3-العاملين في مجال القضاء وخصوصاً في مجال الأحوال الشخصية : وذلك لزيادة معرفتهم بالقضايا الاجتماعية وكيفية التعامل معها وطرق معالجتها، وذلك بهدف المساعدة في تقليل نسب الطلاق والمشاكل الأسرية .

6- العلاقات العامة مع الجهات ذات الاختصاص:

حيث أن المشاريع ولجان الزواج تقوم بهذه الوظائف والأدوار في المجتمع فينتطلب الأمر التفكير في وضع آلية للاستفادة فيما بينهم فيما توصلوا إليه من طرق وابتكارات سواء في مجال الإصلاح الأسري أو في تنمية الموارد المتعلقة بهم وعليه فإننا نقترح: - أن يكون التواصل بين المشاريع ولجان الزواج في الزيارات المتبادلة بينهم للاستفادة بعضهم من بعض.

أن يكون هنالك تواصل من المشاريع ولجان الزواج والدوائر الحكومية والجمعيات الأهلية، وذلك فيما يتصل بالإصلاح الأسري وهذه الدوائر الرسمية مثل : وزارة الداخلية وما يتعلق بها من مخافر الشرطة والسجون

وغيرها وكذلك التواصل مع بقية الوزارات مثل وزارة العمل و العدل والصحة و الإعلام، من أجل الاستفادة في عمل الإصلاح الأسري سواءً عن طريق المنشورات أو المطويات أو الوسائل السمعية أو البصرية.

7- الاستفادة من مشروع الأسر المنتجة:

يعتبر مشروع الأسر المنتجة أحد المشروعات التي تهدف إلى تشغيل أفراد الأسرة كفريق متعاون مع تيسير سبل هذا التشغيل عن طريق مد الأسرة بما تحتاج إليه بتنفيذ هذا المشروع، كما الآلات والأدوات، والخامات، وكذلك توفير الإرشاد الفني والتدريب والتوجيه، حتى يكون الإنتاج على مستوى عال من الجودة بالإضافة إلى تسهيل التسويق والتصدير لهذه المنتجات، كما أنه يهدف إلى توفير وسيلة للاتصال بالأسرة ومدخلاً لتعديل السلوك، وتنظيم العلاقات الاجتماعية للأسرة ومساعدة الأسرة في تخطيط ميزانيتها، والطرق السليمة في تربية الأطفال ورعايتهم، وتنظيم الأسرة، وحل المشكلات الزوجية، إلى غير ذلك من مساعدات.

ولا بد من توافر عدة شروط عند اختيار الأسرة المنتجة من أهمها:

1. أن يكون بين أفرادها من يتقنون بعض الصناعات الحديثة بحيث يمكن زيادة مهارتها وتحقيق الإنتاج الفعلي في فترة قصيرة نسبياً.
 2. أن يتوافر عدد من الأفراد الذين لم يتمكنوا من مواصلة تعليمهم بالموحلة المتوسطة حيث أن المشروعات الجديدة تهدف إلى تدريب هذه الفئة.
- وبصفة عامة فإن مشروع الأسر المنتجة يعتبر من المشروعات التي تهدف إلى مساعدة الأسرة لرفع مستواها الاقتصادي، وتحويل المساعدات الممكنة (كمساعدة الضمان الاجتماعي) إلى عمل اجتماعي إنشائي يقوم على استغلال إمكانيات الأسرة في تحسين مستوى معيشتها.

التوصيات والبرامج المقترحة:

- * صياغة استراتيجية شاملة لتطوير المشاريع وهيكلها التنظيمية.
- * ضرورة التوسع في أداء عمل مشاريع ولجان الزواج في المملكة بحيث يصم إلى عمله في إعانة الشباب المقبل على الزواج أموراً وأعمال اجتماعية أخرى مثل لجنة الإصلاح الأسري، ولجنة التوفيق بين راغبي الزواج، وعمل الدورات التأهيلية للشباب المقبل على الزواج، وكذلك للعاملين في مجال الإصلاح الأسري.
- * إجراء الدراسات والبحوث العلمية لدراسة الظواهر والمشكلات التي تواجه الأسرة السعودية.
- * استصدار مجلة خاصة بمشاريع الزواج وإطلاع المجتمع بأهمية العلاقات الأسرية وسبل دعمها وتطويرها.
- * تدريب الكوادر الوطنية وتأهيلها في مجال الاستشارات الأسرية.